

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education for Science
University of Al-Hamdaniya

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحمدانية



الدليل الإرشادي لتحسين النزاهة والشفافية والمساءلة في جامعة الحمدانية



رئاسة الجامعة / قسم الشؤون القانونية



المقدمة

تعد النزاهة والشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية لبناء مؤسسة جامعية قوية وموثوقة، فإن تعزيز هذه القيم ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة حتمية لضمان بيئة أكاديمية وإدارية سليمة ومستدامة، إذ تساهم هذه المبادئ في تعزيز الثقة بين الجامعة وجميع أصحاب المصلحة، من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وموظفين ومجتمع.

تهدف جهود تحسين النزاهة والشفافية والمساءلة إلى خلق ثقافة مؤسسية قوامها العدل والمساواة وتكافؤ الفرص من خلال تطبيق آليات واضحة وفعالة، نسعى من خلالها إلى ضمان اتخاذ القرارات بشكل مسؤول وعلني، ومحاسبة كل فرد ومؤسسة على أفعالها.

إن الاستثمار في تعزيز هذه القيم هو استثمار في مستقبل جامعتنا وسمعتها ومكانتها العلمية، وبالتزامنا المشترك بهذه المبادئ نخطو خطوات واثقة نحو بناء جامعة نموذجية تحتذي بها المؤسسات الأخرى، جامعة تخدم مجتمعها وتسهم في تقدمه وازدهاره.



الأهداف العامة:

- بناء ثقافة مؤسسية قوية: تركز على قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في جميع جوانب العمل الجامعي.
- تعزيز الثقة: بين الجامعة وجميع أصحاب المصلحة من طلاب وموظفين وأعضاء هيئة تدريس ومجتمع.
- ضمان بيئة أكاديمية وإدارية سليمة: خالية من الفساد والممارسات غير الأخلاقية.
- تحسين الأداء: من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة الفعالة.
- تعزيز سمعة الجامعة ومصداقيتها: على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: من خلال تخريج أفراد ملتزمين بالنزاهة والقيم الأخلاقية.



الأهداف الخاصة:

- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات واضحة: لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في مختلف المجالات (القبول، التسجيل، التعيينات، الترقيات، المشتريات، إدارة الموارد الادارية والمالية، إلخ).
- إنشاء آليات فعالة للإبلاغ عن المخالفات: وحماية المبلغين.
- تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية: ومتابعة تنفيذ التوصيات.
- تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات: ونشر المعلومات ذات الصلة للجميع.
- تطوير نظام مساءلة واضح: يحدد مسؤوليات الأفراد والتشكيلات الادارية ويضمن محاسبتهم على أدائهم.
- تضمين مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة في المناهج الدراسية: والأنشطة الطلابية.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية: لرفع مستوى الوعي بأهمية هذه القيم.
- استخدام التكنولوجيا: لتعزيز الشفافية وتسهيل الوصول إلى المعلومات لمن يهمله الأمر.
- تفعيل مشاركة الطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس: في جهود تحسين النزاهة والشفافية والمساءلة.
- قياس وتقييم التقدم المحرز: في تحقيق أهداف النزاهة والشفافية والمساءلة بشكل دوري.



الجهات المسؤولة عن تطبيق الدليل الإرشادي:

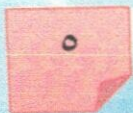
يعد تطبيق دليل تحسين النزاهة والشفافية والمساءلة داخل الجامعة مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر جهود العديد من الجهات داخل وخارج الجامعة. يمكن تحديد هذه الجهات الرئيسية على النحو التالي:

١. الإدارة العليا للجامعة:

- مجلس الجامعة: يقع على عاتقه مسؤولية إقرار السياسات واللوائح التي تدعم النزاهة والشفافية والمساءلة والإشراف على تنفيذها.
- رئيس الجامعة ومساعديه: يتحملون المسؤولية القصوى عن تبني وتطبيق قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في جميع أنشطة الجامعة. ويقع على عاتقهم القيادة وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ الدليل.

٢. التشكيلات الإدارية والأكاديمية:

- عمداء الكليات: تتحمل مسؤولية تطبيق مبادئ الدليل في جميع العمليات والإجراءات الخاصة بها، بما في ذلك القبول والتسجيل والتدريس والبحث العلمي وإدارة الموارد.
- التشكيلات الإدارية المختلفة (الشؤون الإدارية والمالية، التدقيق والرقابة الداخلية، الشؤون القانونية، إلخ): مسؤولة عن تطبيق الدليل في نطاق عملها وضمن الشفافية والمساءلة في جميع الإجراءات المتعلقة بها.



٣. اللجان المتخصصة:

- لجنة متابعة وتطبيق دليل الحد من الاحتيال والفساد.
- اللجان الفرعية التي تتولى ملء استمارات الموقف الشهري لمكافحة الفساد وتدقيق المعلومات فيها: تتولى هذه اللجان اعداد الإجابة على المواقف الشهرية لمكافحة الفساد وتدقيق المعلومات التي ترد فيها قبل ارسال الى رئاسة الجامعة ليتم توحيد إجابة تشكيلات الجامعة كافة وارسالها الى كل من (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة القانونية، ديوان رقابة المالية الاتحادي).

٤. أعضاء هيئة التدريس والموظفين:

- يتحملون مسؤولية الالتزام بتعليمات السلوك وقيم النزاهة والشفافية والمساءلة في جميع جوانب عملهم.
- عليهم مسؤولية الإبلاغ عن أي مخالفات أو شبهات فساد وفقاً للآليات المحددة.
- يقع على عاتق أعضاء هيئة التدريس مسؤولية تضمين مفاهيم النزاهة والأخلاق في المناهج الدراسية وغرسها في الطلاب.



٥. الطلاب:

- يتحملون مسؤولية الالتزام بقواعد السلوك الأكاديمي والأخلاقي.
- عليهم مسؤولية الإبلاغ عن أي حالات غش أو تزوير أو مخالفات أخرى.
- يمكنهم المشاركة في مبادرات تعزيز النزاهة والشفافية داخل الجامعة.

٦. الجهات الرقابية الخارجية:

- جهات رقابية خارجية تتمثل في (هيئة النزاهة الاتحادية، ديوان الرقابة المالية الاتحادي) مسؤولة عن الإشراف على أداء الجامعات والتأكد من التزامها بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة.

باختصار، تطبيق دليل تحسين النزاهة والشفافية والمساءلة هو مسؤولية تشاركية تبدأ من القيادة العليا للجامعة وتمتد لتشمل جميع مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس وموظفين وطلاب، بالإضافة إلى إمكانية وجود دور للجهات الرقابية الخارجية لضمان التطبيق الفعال، ويجب أن يكون هناك التزام قوي من جميع الأطراف، وتوفير آليات واضحة للمتابعة والمساءلة.



الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

أولاً: مدخل تعريفي

- ١- الفساد: سوء استخدام السلطة الممنوحة بسبب الوظيفة او عدم الوفاء بالواجبات لغرض الحصول على ميزات بشكل مباشر او بأخر وبطريقة غير قانونية.
- ٢- النزاهة: الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية في جميع الجوانب التعليمية، البحثية والإدارية بضمان مصداقية المعرفة وبناء ثقة المجتمع في المؤسسات الاكاديمية.
- ٣- الشفافية: الوضوح وعدم إخفاء المعلومات سواء في المؤسسات الاكاديمية، الحكومية، القطاع الخاص، وذلك بالاعتماد على توفير البيانات والقرارات بشكل علني ودقيق مما يسمح للمعنيين (الطلاب، الموظفين، الجمهور) بالاطلاع عليها وفهم كيفية اتخاذ القرارات ومحاسبة المسؤول المخالف.
- ٤- المساءلة: العملية التي تقضي بتحميل المسؤولين في الجامعة والأفراد العاملين فيها المسؤولية عن المقررات التي يتخذونها والأفعال التي يقومون بها.
- ٥- المحاسبية: هي المحاسبة عن الواجبات الناتجة عن السلطة المفوضة للفرد والتي تعني وجود جهة رقابية لمحاسبة ومراجعة المسؤولين، وهو ما يستلزم إدارة مالية دقيقة ومراجعة وإعلان واضح وكاشف للنتائج.



ثانياً: صور الفساد:

- ١- المالي: هو إساءة استخدام الموارد المالية او السلطة الوظيفية في المؤسسات التعليمية والبحثية لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، مما يضعف نزاهة النظام الأكاديمي ويهدد جودة التعليم والبحث العلمي.
- ٢- الإداري: هو إساءة استخدام السلطة او المنصب داخل المؤسسات التعليمية والبحثية لتحقيق مصالح شخصية او جماعية على حساب المصلحة العامة، مما يضعف كفاءة النظام الأكاديمي ويقوض مبادئ العدالة والنزاهة، ومن أشكاله (التسيب الإداري، عدم الأمانة، الرشوة، الاختلاس واستغلال النفوذ والسلطة).
- ٣- الأكاديمي: هو أي فعل أو سلوك غير أخلاقي أو غير قانوني يتم ارتكابه في سياق التعليم العالي ويستهدف تحقيق مصلحة شخصية أو جماعية على حساب النزاهة الأكاديمية والمعايير التعليمية والمؤسسية.
- ٤- الأخلاقي: انتهاك للمعايير والقيم الأخلاقية المتعارف عليها في الوسط الأكاديمي، والذي يؤدي إلى الإضرار بالعلاقات الإنسانية والثقة والنزاهة داخل الجامعة.
- ٥- السياسي: استغلال النفوذ السياسي أو الانتماءات الحزبية أو العلاقات مع السلطات الخارجية لتحقيق مكاسب شخصية أو فئوية داخل الجامعة، وذلك على حساب المعايير الأكاديمية والإدارية والمصالح المؤسسية.



ثالثاً: أسباب الفساد

١- ضعف الحوكمة والمساءلة:

- غياب الشفافية: عدم وضوح الإجراءات والمعايير في مختلف العمليات الأكاديمية والإدارية والمالية (مثل القبول، التعيين، الترقية، توزيع الموارد، التعاقدات).
- ضعف آليات الرقابة الداخلية والخارجية: عدم فعالية أنظمة التدقيق والمراجعة والمتابعة للمخالفات والتجاوزات.
- غياب المساءلة: عدم وجود آليات واضحة لمحاسبة المسؤولين عن القرارات الخاطئة أو الممارسات الفاسدة، أو عدم تفعيل هذه الآليات بشكل جدي.
- تداخل الصلاحيات وعدم الفصل الواضح بينها: مما يخلق فرصاً لسوء استخدام السلطة.

٢- ضعف القيم والأخلاقيات:

- تراجع الوازع الأخلاقي والديني: ضعف الالتزام بالقيم الأكاديمية والمهنية والأخلاقية والدينية لدى بعض الأفراد.
- تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة: سعي بعض الأفراد لتحقيق مكاسب ذاتية (مالية، ترقية، نفوذ) على حساب مصلحة الجامعة والطلاب.



- انتشار ثقافة التسامح مع الفساد: قبول بعض الممارسات الفاسدة أو التغاضي عنها أو اعتبارها أمرًا عاديًا.
- غياب القدوة الحسنة: عدم وجود نماذج قيادية ملتزمة بالنزاهة والأخلاق.

٣- العوامل الهيكلية والإدارية:

- مركزية السلطة: تركز السلطة في يد عدد قليل من الأفراد مما يزيد من فرص إساءة استخدامها.
- غموض اللوائح والقوانين أو عدم تحديثها: مما يخلق ثغرات يمكن استغلالها.
- ضعف الإجراءات الإدارية وتعقيدها: مما يفتح الباب أمام المحسوبية والواسطة لتسهيل الأمور.
- ضعف الرقابة الحكومية.
- نقص الموارد وسوء توزيعها: قد يدفع البعض إلى البحث عن طرق غير مشروعة للحصول على الموارد.
- المنافسة الشديدة على المناصب والموارد: قد تدفع البعض إلى اللجوء إلى أساليب غير أخلاقية لتحقيق أهدافهم.



٤- العوامل السياسية والاجتماعية:

- معينين أو توجيه القرارات بما يخدم مصالحها.
- المحسوبية والواسطة في المجتمع: انعكاس ثقافة المحسوبية والواسطة السائدة في المجتمع على البيئة الجامعية.
- ضعف المجتمع المدني ودوره الرقابي: عدم وجود منظمات مجتمع مدني قوية وفاعلة تراقب أداء الجامعات وتكشف عن حالات الفساد.
- غياب حرية الإعلام أو تقييدها: مما يحد من القدرة على كشف قضايا الفساد ومحاسبة المتورطين.

٥- العوامل الشخصية:

- الطمع والجشع: رغبة بعض الأفراد في الثراء السريع أو تحقيق مكاسب غير مستحقة.
- ضعف الوازع الديني والأخلاقي الشخصي: عدم وجود قيم داخلية قوية تمنع السلوكيات الفاسدة.
- الشعور بالإفلات من العقاب: اعتقاد بعض الأفراد بأنهم لن يتم محاسبتهم على أفعالهم الفاسدة.
- الضغوط الاقتصادية والاجتماعية: قد تدفع بعض الأفراد إلى الانخراط في ممارسات فاسدة لتلبية احتياجاتهم أو طموحاتهم.



الفصل الثاني

آليات الوقاية من الفساد وسبل مكافحته وتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في المؤسسة الأكاديمية أولاً: الإطار القانوني والمؤسسي

- ١- العمل على تطبيق القوانين التي تجرم جميع أشكال الفساد، بما في ذلك الرشوة والاختلاس واستغلال السلطة لتحقيق منافع خاصة وغيرها من القوانين:
 - الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
 - قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.
 - قانون هيئة النزاهة الاتحادية والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل
 - قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ المعدل.
 - قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل.
 - قانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ المعدل.
 - قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل.
 - قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ المعدل.
 - قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ المعدل.
 - تعليمات الترقيات العلمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٧.
 - تعليمات انضباط الطلبة في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ١٦٠ لسنة ٢٠٠٧ المعدلة.
 - تعليمات العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها.
- ٢- تفعيل دور الأجهزة الرقابية الأخرى، مثل التدقيق والرقابة الداخلية والشؤون القانونية وضمان استقلالهما.



- ٣- تطبيق مبدأ الشفافية في جميع المعاملات الحكومية.
- ٤- تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة للمسؤولين المتورطين في الفساد من خلال اجراء التحقيق الإداري والاحالة الى المحاكم المختصة.
- ٥- إتاحة المعلومات للمعنيين كافة وتفعيل حق الوصول إليها.

ثانياً: الإجراءات الإدارية

- ١- تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في تشكيلات الجامعة كافة.
- ٢- وضع لوائح سلوك وأخلاقيات للمنتسبين (تدريسيين، موظفين) والطلبة.
- ٣- تفعيل آليات الرقابة الداخلية في تشكيلات الجامعة كافة.
- ٤- وضع الية مُحكمة لإنجاز المعاملات المالية تضمن الشفافية والمساءلة.
- ٥- تطبيق نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني.
- ٦- مراجعة وتدقيق حسابات الجامعة بشكل دوري.
- ٧- تبسيط الإجراءات الإدارية في رئاسة الجامعة وتشكيلاتها كافة لتقليل فرص الفساد.
- ٨- تفعيل الخدمات الإلكترونية لتقليل التعامل المباشر مع الموظفين.
- ٩- تفعيل آليات تقديم الشكاوى وتلقي البلاغات عن الفساد.



ثالثاً: التوعية والتدريب

- ١- إطلاق حملات توعية مجتمعية للتوعية بالنزاهة والشفافية ومخاطر الفساد.
- ٢- إشراك منظمات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية.
- ٣- تضمين مناهج التعليم مواد للتوعية بالنزاهة والشفافية ومخاطر الفساد.
- ٤- تدريب المنتسبين (تدريسيين، موظفين) وتوعية الطلبة على أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد وترسيخ النزاهة والشفافية.
- ٥- تأهيل الكوادر المتخصصة في مجال مكافحة الفساد والتأكيد على تفعيل مبدأ النزاهة والشفافية.
- ٦- تشجيع الإعلام على كشف قضايا الفساد.
- ٧- استخدام وسائل الإعلام الرقمي للتوعية بمخاطر الفساد.
- ٨- تدريب الطلاب على أخلاقيات البحث العلمي وكيفية التوثيق السليم.
- ٩- توعية الأساتذة بأساليب اكتشاف الغش والسرقة الأدبية وحماية الملكية الفكرية.



رابعاً: التعاون المؤسسي

- ١- التعاون مع الجهات الرقابية في مجال مكافحة الفساد المتمثلة في هيئة النزاهة الاتحادية وديوان الرقابة المالية الاتحادي.
- ٢- تبادل المعلومات والخبرات مع الجامعات الأخرى في مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة.
- ٣- الاستفادة من المساعدة التقنية التي تقدمها الجهات الرقابية في مجال مكافحة الفساد.
- ٤- الاستفادة من خبرات هيئة النزاهة الاتحادية وديوان الرقابة المالية في مجال مكافحة الفساد.
- ٥- تفعيل الحكومة الإلكترونية لتقليل التعامل المباشر مع الموظفين.
- ٦- استخدام التكنولوجيا في تتبع المعاملات الحكومية.
- ٧- استخدام البيانات المفتوحة في كشف قضايا الفساد.
- ٨- استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية وكشف قضايا الفساد.



الخاتمة:

إن تحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة يتطلب ثقافة مؤسسية داعمة، والتزامًا قياديًا واضحاً، ومشاركة فاعلة من جميع أفراد المجتمع الجامعي من خلال تطبيق التوصيات الواردة في هذا الدليل، يمكن للجامعة أن تعزز ثقة الجمهور بها وتحسن سمعتها وتجذب أفضل الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين.

نأمل أن يكون هذا الدليل مصدر إلهام وعون لجامعتنا في رحلتها نحو التميز الأخلاقي والأكاديمي، فإن بناء مستقبل مشرق للتعليم العالي يعتمد بشكل كبير على قدرتنا على إرساء أسس متينة من الشفافية والنزاهة والمساءلة، وهي مسؤولية مشتركة تقع على عاتقنا جميعاً.



حول جامعة الحمدانية

سنة التأسيس: ٢٠١٤

موقع الجامعة: الموصل / قضاء الحمدانية / شارع
موصل- لربيل

موقع الجامعة الالكتروني:

Email: www.uohamdaniya.edu.iq

